

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي

ط.د. منصوري هوارى¹

ط.د. بدوي سامية²

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises (PME) jouent un rôle actif et vital dans les économies des pays grâce à leur contribution à la diversification de l'économie nationale, à l'augmentation de la production nationale, à l'emploi de main-d'œuvre nationale et à l'augmentation des recettes non pétrolières. Ces entreprises sont le moteur des différentes branches de production, ainsi que le développement des capacités de leurs propriétaires et leur participation au développement en fournissant un climat d'investissement favorable avec des moyens appropriés de soutenir l'activité de ces institutions pour poursuivre leur croissance et leur développement.

Dans ce contexte, la politique économique algérienne s'est caractérisée par de profonds changements à partir des années 90. Le pays a largement soutenu la croissance et la promotion des PME par la mise en place de structures spécifiquement destinées à épauler ce secteur soutenue, et l'adoption d'une politique monétaire visant à fournir le financement nécessaire à ce type d'entreprise.

Le but de cet article est d'étudier le rôle des PME dans la croissance de la production nationale dans le contexte de la stratégie de développement économique visant à diversifier l'économie nationale et à éliminer la dépendance totale des revenus pétroliers, en soulignant le statut actuel de ces entreprises et analyser les défis les plus importants auxquels font face en se basant sur les politiques et les perspectives de réhabilitation en Algérie.

Mots clés: Petites et moyennes entreprises, développement économique, diversification de l'économie nationale, dépendance pétrolière.

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال وحيوي في اقتصاديات الدول نتيجة لمساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، زيادة الناتج المحلي، توظيف الأيدي العاملة الوطنية ورفع الإيرادات غير النفطية، حيث تعتبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها و إشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب و المعزز بوسائل الدعم الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها و تطويرها.

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء هياكل خصيصا بدعمها و إتباع سياسة نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات.

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة نمو الانتاج الوطني في اطار استراتيجية التنمية الاقتصادية الهادفة الى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، من خلال تسليط الضوء على الوضع الراهن لهذه المؤسسات وتحليل أهم التحديات التي تواجهها مع التركيز على سياسات وآفاق تأهيلها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، تنويع الاقتصاد الوطني، التبعية البترولية.

¹ جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: sayah.2013@yahoo.fr

² المدرسة العليا للتجارة، تيبازة، الجزائر. Email: samiabedoui5@gmail.com

المقدمة:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني و تحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة ، و في هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام ، تنويع الاقتصاد الوطني، تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة في ظل التغيرات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق، التبعية الاقتصادية للإيرادات النفطية والارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، ومما لا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذه التحديات تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر و تهديد بالزوال إذا لم تتبع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، ولهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم و ترقية هاته المؤسسات التنافسية.

وبالنسبة للجزائر، في ظل تقادم عبء الديون الأجنبية التي أرهقت كاهل الخزينة العمومية وبعد انخفاض أسعار البترول التي كانت ولا زالت تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وظهور كثير من الإختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وعلى إثر ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات الدولية ، توجّهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات إصلاحية وهيكلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية متناسقة الأبعاد و الأهداف، بدأت معالمها منذ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .

وقد سعت الدولة الجزائرية جاهدة الى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وجعل هذا الأخير هو الرائد في المرحلة القادمة للتنمية ، وبحكم أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الحصة الكبرى في تكوين هذا القطاع وأنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم لما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة، الابتكار التكنولوجي، القدرة على التحكم في شروط الإنتاج والسيطرة على قوى العرض والطلب فإننا نرى أنّ المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية يتمثل في الاهتمام البالغ بدعم هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين ودعم قدرتها التنافسية.

وبناء على ما سبق ذكره ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته قطاع خارج المحروقات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2. التحديات التي تواجه تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولاً: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقاً من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات.

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

❖ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

❖ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون

دينار؛

❖ تستوفي معايير الاستقلالية¹.

ويعرف نفس القانون كل من:

- **المؤسسة المتوسطة:** بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملاً ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار .

- **المؤسسة الصغيرة:** أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار .

- **المؤسسة المصغرة:** أنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار².

و الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

المؤسسة / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون د.ج)	الحصيلة السنوية (مليون د.ج)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

¹ القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المادة 4 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، ديسمبر ، 2001، ص 5.

² نفس المرجع السابق، المادة: 5 - 6 - 7، ص 6.

المصدر: اعتمادا على المعطيات الواردة ضمن المواد 5 ، 6 ، 7 من المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

ثانيا: المراحل التطورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف تطور للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أربعة مراحل أساسية منذ الاستقلال ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1982

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال و بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة¹.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

2. وضع إطار تشريعي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988

شهدت هذه المرحلة صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 و المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها².

و في سنة 1983 تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) لتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة نحو الأنشطة والمناطق التي تستجيب لاحتياجات التنمية، وتؤمن التكامل مع القطاع العام.

خلال هذه المرحلة ولأول مرة منذ الاستقلال، عرف القطاع الخاص دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما نشير إلى أن هذه التشريعات كان لها أثر محدود في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

و في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينيات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والخماسي الثاني (1985-1989) التي أكدت على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حظيت المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة العمومية ببرامج استثمارية صغيرة، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

¹ الطيف عبد الكريم، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002/2003 . ص 29.

² الطيف عبد الكريم، مرجع سابق.

مجموع الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية من المجموع
155 مليار د.ج	03 مليار د.ج	02
174 مليار د.ج	06 مليار د.ج	03
329 مليار د.ج	09 مليار د.ج	05
المجموع		

المصدر: يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 85.

3. الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000 :

شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمه¹:

3. 1. القانون رقم 10-90 المؤرخ في تاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

3. 2. القانون رقم 19-90 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية : الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس معايير وشروط التصدير و الاستيراد.

3.3. قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993 : يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي في الجزائر بفتح آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية و جبائية وتقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك.

3. 4. قانون المنافسة (المادة 37) من الدستور 1996: تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 والذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي حيث نتج عنه التسابق و التزاحم من أجل الانتصار على المتنافسين ،أدى ذلك إلى احتكار السوق و امتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات.

4. مرحلة تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001:

4. 1. القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 : شمل هذا القانون على مايلي : المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز ما بين القطاع العام و الخاص،

¹ لخلف عثمان " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1995. ص33.

و إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار و يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة¹.

4. 2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 : وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترفيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها : " تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية و المهنية المتعلقة بالقطاع ، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، و تسويق و تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية²."

كما نص قانون المالية لسنة 2005 في مادته 58 على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والتشغيل برأسمال متغير يلجا إلى الطلب العمومي للدخار من اجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف الأموال في القيم المنقولة .ولقد أعفى المؤسسات المصدرة من دفع الضريبة على أرباح الشركات، مما يعد إشارة قوية في اتجاه المؤسسات لتشجيعها على الاستثمار وإحداث مناصب الشغل وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2006. و بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبات، فان القرارات والإجراءات المتخذة في لقاء الثلاثية (الحكومة، أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين) في ماي 2011،ساهمت في تخفيض الخناق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تظهير الحالة المالية، وهذا بمعالجة ديون المؤسسات، وتخلي البنوك على الأقساط المتراكمة غير المدفوعة وإعادة جدولة الدين على فترة تفوق 3 سنوات.

وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من سنة 1994 ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين (1994- 2012)

السنة	94	95	99	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد م ص م	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959	246716	270545
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012			
عدد م ص م	294612	392639	455989	619072	659309	711832			

¹ برنو نور الهدى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية،الاقتصادية والسياسية ،ديسمبر 2016.

² برنو نور الهدى،مرجع سابق.

المصدر: لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3. 2013-2014 ص 45.
من خلال تفحص معطيات الجدول يتضح لنا أن عدد المؤسسات في ازدياد مستمر، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات سنة 1994 إلى 26211 مؤسسة، ليتضاعف تعداد هذه المؤسسات سنة بعد سنة إلى أن وصل في سنة 2012 إلى 711832 مؤسسة.

المحور الثاني : التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا الدعم الذي تحظى به إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات تتمثل أهم المشاكل تتمثل في ما يلي:

1.تحديات ادارية:

- البيروقراطية الإدارية في منح الاستثمارات؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
- عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق؛
- عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد و غيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في المشاريع المختلفة؛
- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

2.تحديات

تسويقية:

- ضعف الكفاءة التسويقية بسبب انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع؛
- عدم توفر معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين؛
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات؛
- ضيق نطاق السوق المحلي؛
- ارتفاع وتيرة الإقتصاد الموازي؛
- غياب دراسات إستراتيجية صناعية تتبئ أصحاب المشاريع بأخطار الاستثمارات؛
- عدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.... الخ.
- الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها؛
- قيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

3. تحديات فنية:

- تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية؛
- غياب برامج التكوين والتدريب؛
- تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة
- لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية؛
- كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة؛
- ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

4. تحديات تنظيمية وتشريعية:

- تعدد الجهات التي تتعامل معها المؤسسات مما يعد هدرا للوقت ، الجهد والمال
- التحيز لصالح المؤسسات الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم رغم الجهود التي قامت بها الدولة مؤخرا لدعم هذه المؤسسات من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

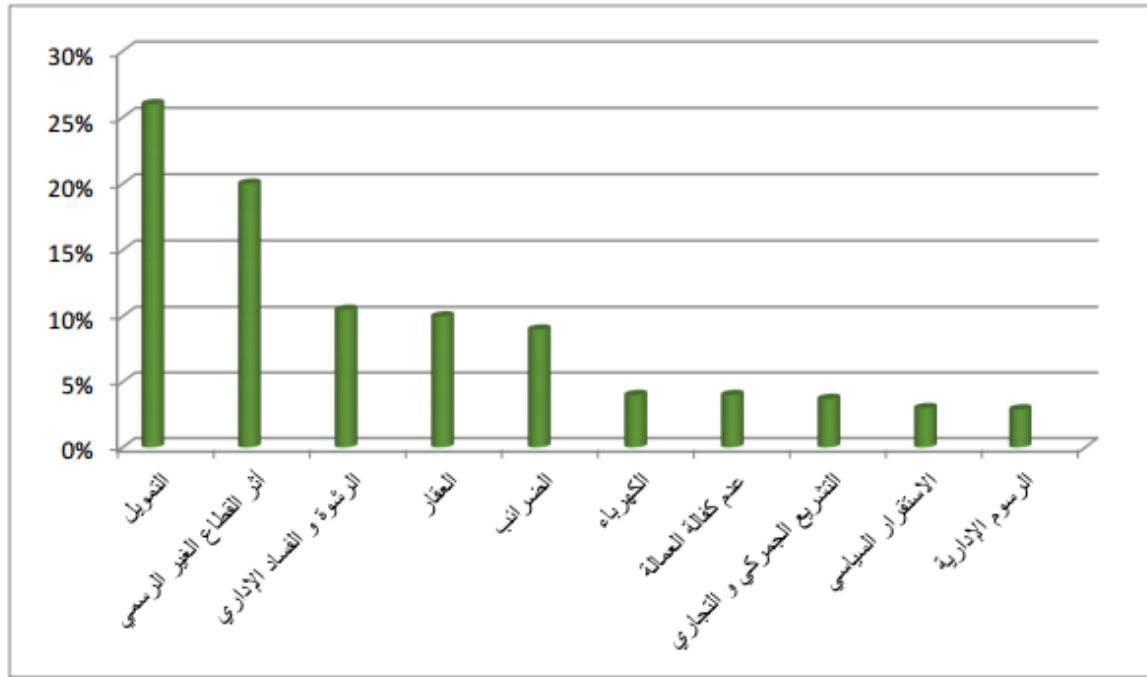
5. التحديات الخاصة بالتمويل:

- تعتبر مشكلة التمويل أكبر عائق يواجهه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه العوائق في ¹ :
- المؤسسات المالية الموازية ومشكلة ضمان القروض ما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى التعامل مع وكلاء الأسواق غير الرسمية الخارجة عن سيطرة ورقابة البنوك المركزية؛
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة من البنك كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار؛
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة؛
- غياب ونقص كبير في التمويل الطويل الأجل فغالبا من تكون القروض الممنوحة من البنوك محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة.

¹ دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية _ نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 97.

كما نجد أن البنك العالمي صنف إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الرتبة الأولى واعتبرها من بين أهم المشاكل التي تعيق استثمار هذه المؤسسات والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (01): أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: تقرير البنك العالمي 2010.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن إشكالية التمويل تمثل أهم المشاكل في الجزائر وأولها حيث تمثل نسبة 25.09 من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين.

و بينت دراسة البنك العالمي التي شملت 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قروض للاستثمار تقدر ب 5.5 شهر للمؤسسات أو أكثر من سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى عامل المركزية في منح القروض، باستثناء المشاريع المقبولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد إدخال إصلاحات

هيكالية عليها سنة 2008

المحور الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني و تعزيز التنمية الاقتصادية

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، ويظهر دورها الحيوي

في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80-90 %) ¹ من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

وسنحاول من خلال هذا المحور دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المتغيرات الاقتصادية و توضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري وإخراجه من التبعية لقطاع المحروقات .

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات رئيسية منها ² :

* المساهمة في تنويع مصادر الدخل : من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج ، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت ، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

* المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين . ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكلية التقنية ، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية ، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين . وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظراً لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفة العمل.

* تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة ، فالمنشآت الصغيرة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة ، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

* إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظراً لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج ، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ، ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية .

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

وقد اثبتت الاحصائيات أن صادرات الجزائر خارج المحروقات أصبحت تتجه نحو الارتفاع بعد سنة 2000. ففي السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تتجزأ

¹ CNES : Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2000.

² هوري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1962-2008 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات، 2009.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية ، ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة (سنة 2003)، وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 4 % من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار ، وتتوزع صادرات هذه المؤسسات كالتالي¹:

-منتجات نصف مصنعة 75%؛

□منتجات خام 6.75% ؛

□تجهيزات صناعية 6.5% ؛

□سلع غذائية 5.25%

□سلع استهلاكية 3.5%

□تجهيزات فلاحية 2.75%

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة و في الكثير من الدول النامية ، وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في توفير مناصب العمل نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية ، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر و ملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة.

والجدول الآتي يوضح تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (4):تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	عدد العمال	نسبة التطور %
1999	634.375	—
2001	737.062	16
2002	731.082	0.8
2003	705.000	3.5
2004	838.504	18.9

¹ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 2003 .

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 18 مليار دينار سنة 1974 إلى أكثر من 2000 مليار سنة 2003, أما بالنسبة لمعدل مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة فانه ظل يتغير من سنة إلى أخرى.

وفيما يلي سنوضح تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة

الجدول رقم (5) : تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص للسنوات (1988-2003)

السنة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %
1995	711.672	45
1996	935.764	46
1997	1.010.274	46
1998	1.178.485	54
1999	1.335.170	51
2000	1.436.504	42
2001	1.636.136	47
2002	314.819	35
2003	2.029.559	47

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

كما بيّنت معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2003 أن القطاع الخاص يسيطر بشكل كامل على بعض النشاطات مثل الفلاحة والصيد البحري , الخدمات المقدمة للعائلات، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص 63640.5 مليون دينار مقابل 1430.7 مليون دينار للقطاع العام ، وكذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغت مساهمة القطاع العام في خلق القيمة المضافة فيه 116918,2 مليون دينار ، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص 284096 مليون دينار ، أما في قطاع النقل و المواصلات فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص 305234.6 مليون دينار مقابل 107202.6 مليون دينار للقطاع العام.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي الخام

في سنة 2000 حققت المؤسسات المصغرة ربح خام يقدر بـ 691 مليار دينار أي بنسبة 20% من الناتج المحلي الخام ، وهذا يدل على أهمية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري.

ويوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الخام لقطاع خارج المحروقات
الجدول رقم (6) : تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاع القانوني خارج المحروقات
الوحدة : مليار دينار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع العام	420 (24.6%)	457.8 (25.2%)	481.5 (23.6%)	505 (23.1%)	550.6 (22.9%)
القطاع الخاص	1288 (75.4%)	1356.8 (74.8%)	1560.2 (76.4%)	1679.1 (76.9%)	1884.2 (77.4%)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة وصلت إلى 77.4% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الحيوي الذي تلعبه.

الخاتمة :

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي أهمية أكثر من السابق، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من آثار اقتصادية، حيث يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في تنويع الاقتصاد الوطني ، تعزيز التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية لقطاع النفط و محاربة الفقر والبطالة وعليه تولي الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا لهذا القطاع.

وبالنسبة للجزائر فقد توصلنا في هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها : ارتفاع حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في من سنة إلى أخرى ،زيادة نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق القيمة المضافة، تشغيل اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة، و زيادة الناتج المحلي الخام. مما يدل على أن تشجيع الدولة لهذا القطاع من أجل تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات في تحسن مستمر.

توصيات الدراسة :

حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني يجب إعداد استراتيجيات واضحة مبنية على أساس من الواقعية .

- من خلال الدراسة هذه واعتمادا على أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات اقترحنا مجموعة من التوصيات:
- يجب على الحكومة تسهيل عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس تشديد الرقابة عليها بحجة التنظيم؛
 - يجب أن تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة السياسات والقوانين التي تخصها؛
 - تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية إلى البنى التحتية الملائمة و إلى سياسات حكومية خاصة بها؛
- يجب أن تكون خدمات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشجعة على تحرير الأسواق.
- يجب أن تكون برامج التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية ؛
- نشر وتوفير المعلومات يساهم في تطوير الأسواق؛
- يجب إعادة النظر في المهارات الفنية الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتلاءم مع الاستعمال الموسع للكمبيوتر والعولمة الاقتصادية؛
- إن تطوير نظام مالي وطني قوي وفعال متطلب أساسي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يجب إقحام القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي في اختيار ما يجب دعمه خصوصا بالنظر إلى شح الدعم المالي.

المراجع:

- 1) الطيف عبد الكريم ،واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002/2003 .
- 2) برنو نور الهدى ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية،الاقتصادية والسياسية ،ديسمبر 2016.
- 3) دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية _نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008.
- 4) لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1995. ص33.
- 5) لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3. 2013- 2014.
- 6) هوارى خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1962-2008 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات، 2009.

(7) يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.

القوانين والتشريعات:

- (1) القانون رقم 01 - 18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , المادة 4 ، 5، 6، 7 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، ديسمبر ، 2001.
- (2) قانون المالية 2005، المادة 58.

التقارير:

- (1) تقرير البنك العالمي 2010.
- (2) CNES : Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2000.
- (3) تقرير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 2003 .
- (4) تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004.